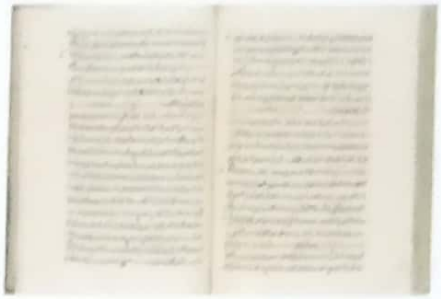الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الآداب و اللغات

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهـــــادة مشـــــاركة

يشهد السيد عميد كلية الآداب واللغات بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة أن: طالبةالدكتوراه : إيمان روباش

قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الدولي الموسوم : المخطوط العربي ــ الواقع والآفاق ــ يومي : 16-17 أفريل2018

بمداخلة عنوانها : تحقيق المخطوط بين ما هو كائن وما هو يجب أن يكون- النهج الأمثل-

عميد الكلية :

عميد كلية الآداب واللغات بالنيابة
عمار بن قريشي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

الأستاذة : روباش إيمان
جامعة محمد بوضياف المسيلة
البريد الالكتروني:

الملتقى الدولي المخطوط العربي ــ الواقع والآفاق ــ
عنوان المداخلة: تحقيق المخطوط بين ما هو كائن وما هو يجب أن يكون ـ النهج الأمثل ـ

إن الموضوع الذي يجمع شملنا اليوم موضوع أساسي ومصيري، فالكل يعلم أن الحضارة العربية الإسلامية في جوهرها حضارة الكتابة والتأليف، والدارسون للموضوع يجعلون على أنه لم تُؤلف أمة من الأمم المعروفة في العهد القديم أو الوسيط مثل ما ألفته الأمة العربية الإسلامية في مختلف ميادين المعرفة، ورغم ما أصاب تراثنا المخطوط من نكبات أضاعت الكثير منه خلال تاريخ أمتنا الطويل والحافل، فإن ما يوجد منه اليوم في مختلف خزانات العلم يزيد – حسب تقدير المتخصصين في المخطوطات العربية والمتتبعين لمظانها – على ثلاثة ملايين مخطوط.

وهذا الرقم ليس إلا مؤقتا ويتزايد بتقدم وانتشار أعمال الفهرسة، وصدور النشرات والكشافات التي يعرف بها التراث؛ وبهذا فالنهج الأمثل لعلاج هذا التراث والحفاظ عليه يعتمد على جهود علمائنا الأوائل المحدثين وعلماء الحديث وما أبدعوه من قواعد منهجية قيمة في تحقيق النصوص فبدأ بـ :

أولا: مرحلة اختيار النسخ المعتمدة ودراستها:

تبدأ هذه المرحلة باختيار المخطوطات بالاستعانة بفهارس المكتبات واستشارة ذو الخبرة والتأكد من عدم تحقيق ونشر هذا المخطوط من خلال الاطلاع على الكتب والمجالات المهتمة بالتراث والمراكز المعنية بذلك، إضافة إلى ذلك إن وجد هذا المخطوط محقق يجب التأكد من طبيعة التحقيق هل استوفى لجميع أصول التحقيق أو لعثوره الضعف والقسوة؛ وبهذا لا يعتبر مثل هذا التحقيق عقبة في وجه الباحث.

فإذا عثر الباحث على المخطوطة سعى إلى جمع نسخها عن شتى المكتبات وتحديد الأماكن لا بد للمحقق أن يسعى في الحصول عليها بواسطة التصوير والرحيل إليها لكي ينسخ ما يحتاجه، وهذا يحتاج إلى جهد وصبر في البحث والتنفيذ قد يطول.

وإن وجد للكتاب نسخ كثيرة وهذا ما نجده في بعض الكتب المشهورة؛ حيث في تصل مخطوطات بعضها لأكثر من مائة نسخة في مثل هذه الحالة يجتهد المحقق قدر الاستطاعة على جمع المعلومات من خلال الاطلاع عليها ميدانيا أو عن طريق المصادر والفهارس كي يتسنى له اختيار النسخة الموثوق بها والمعتمدة منها وهو يكتفي في الغالب بثلاث أو خمس نسخ.

وإن وجد الباحث نسخة واحدة كاملة جيدة صحيحة فلا ضير في اعتمادها إلا أنها تتطلب الجهد الكثير والخبرة الواسهة، وهناك أمور يجب مراعاتها من أهمها:[1]

1- **مراتب النسخ:** هناك أنواع كثيرة لا بد للمحقق أن يجتهد في اختيار النسخ المعتمدة فهي على النحو التالي: النسخة التي بخط مؤلفها أو التي أملاها المؤلف على أحد تلاميذه وقرئت عليه، والنسخة التي قرأها المؤلف بنفسه وكتب عليها بخط يده ما يثبت القراءة أو ما يثبت سماعه لها، أو النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف التي بخط يده أو قوبلت وعورضت على نسخة، أو النسخة التي كتبت في عصر المؤلف أو قريب منه من علماء مشهورين أو المكتوبة في عصر المؤلف ووقف عليها بعض العلماء المشهود لهم ولهم عليها سماعات مثبتتة بخطوطهم ومكتوبة في زمن قريب من عصر المؤلف وعليها سماعات بعض العلماء المرموقين، ونسخ مكتوبة في أو بعد نسخ أخرى تكون أكثر صحة ودقة في المتن وقليلة الأسباط.

2- **نسخة المؤلف:** والتي تعتبر أرقى النسخ وأعلاه منزلة وقيمة وتاريخية؛ لأنها تمثل أسلوب المؤلف ولغته وشخصيته العلمية وكونها بعيدة عن تلاعب النساخ وأخطائهم، وجهل بعضهم وأهميتها تكمن من خلال التأكد من

[1] - مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن، 1381هـ/1961م، ص:396.

أن النسخة هي للمؤلف دون تَعَجُّلِ لوجود إشارة فيقتضي الأمر النظر في نوع الخط الذي كتب به ودراسة نوع الورق، ومحاولة الاطلاع على مخطوطة أخرى للمؤلف؛ لأنه هناك من النساخ المحترفين من يعتمد على إعادة نسخ الكتاب دون ذكر اسمه، وعندما نجد ما يؤكد لنا أن النسخة للمؤلف نضعها في المقدمة وتعرف بأنها **نسخة عالية** يأتي بعدها الأنواع التي ذكرت سالفا.

فيجب على المحقق أن يسبق عمله خطوة مهمة وهي التثبت من اسم الكاتب وصحة نسبته إلى مؤلفه، وألا يغتر بما هو مكتوب على الصفحة الأولى حيث: "إني لا أذكر أنه في الثلاثينيات من هذا القرن كان قد صدر كتاب محقق باسم" نقد النثر" المنسوب لأبي الفرج قدامة ابن جعفر، ثم كشفت الأدلة ونسخ من مخطوطة أخرى لم تكن قد ظهرت بعد إنه كتاب "البرهان في وجوه البيان" لإسحاق بن إبراهيم بن وهب الكاتب وتم إصداره من طرف محققان باسمه الصحيح سنة 1967م.

3- **الوعي بطبيعة التأليف عند المتقدمين من العلماء:** حيث يتم تحرير الكتاب في مسودة ومبيضة، وقد يعتمد بعضهم على إعادة النظر فيه بالزيادة والحذف مما يؤدي إلى تفاوت في النسخ، فيجب اعتماد آخر صورة للكتاب والأمثلة كثيرة نذكر منها كتاب" البيان والتبيين" للجاحظ، وما ذكره ابن النديم في فهرست كتاب (الياقوت) لابن عمر الزاهد ثعلب المتوفى سنة 345هـ، وما أشار إليه المسعودي على انه أعاد النظر في كتابه "التنبيه والإشراف" بإخراج نسخة فيها زيادات وهي المعول عليها.

فإذا النسخ بخط المؤلف ثلاث صور الأولى مسودة المؤلف أتيح له أن يعيد النظر فيها، والثانية مبيضة المؤلف التي أخرجها في صورتها النهائية من المسودة، والثالثة المسودة التي لم يخرج سواها.

فعلى المحقق أن يقف النظر في هذه الصورة، ويمكن الاستعانة في التعريف على مسودة المؤلف بما يشيع فيها من كشط واضطراب وكثرة الالحاقات، وهناك تعاون بين المسودة والمبيضة زيادة ونقصانا وتصويبا.

ويجب التنبيه أيضا على اختيار الصورة النهائية للكاتب كما تم على يد مؤلفه بعد تبييضها، وعندما يكون هناك صورتين لكاتب واحد أحدهما مختصرة والأخرى مسهبة فلا بد من دراسة الصورتين والتعرف أي منها الخطوة الأولى لاعتمادها فقد يكون المختصرة هي الخطوة الأولى تليها المسهبة أو أنه أخرج المسهبة ثم سار تأتي إلى عمله فتعد كل منها عملا مستقلا.

ولابد أن ننبه على أن بعض المؤلفات قد تخرج في أكثر من صورة على أيدي بعض تلاميذ المؤلف، أو بعض العلماء الذين قد يزيدوا على أصل المؤلف أو يختصرونه من ذلك نجد: كتاب الإبل للأصمعي الذي نشر ضمن كتاب البلاغة في شذوذ اللغة عام 1908م، توجد له روايتان تتضمن الثانية أكثر ما يوجد في الأولى بمقدار الضعف وأغلب أن عالما زاد على ما كان مرويا.

4- **النسخ المتعددة والمنقولة من أصول مفقودة أو موجودة**: هذا النسخ بخط المؤلف وإنما جمعت من نسخ متعددة ومنقولة من أصول مفقودة أو موجودة يوجد بينها تشابه النسخ تحتاج إلى الدراسة لاختيار المناسب منها، وللتأكد من أن هذه النسخ المتعددة من أصل واحد لا بد لنا من دراسة هذه النسخ من حيث التشابه ومنهج المؤلف ولغته ومدى العلاقة الرابطة بين تلك النسخ من حيث تشابه الأخطاء والتصحيف والتحريف، والنقص والزيادة، والتقديم والتأخير، والتكرار.

5- **مراعاة أحوال النسخ عند دراستها**: هناك أحول يجب مراعاتها وهي:[2]

- النسخ التي يقع في أوراقها اضطراب وتداخل وتقديم، أو تأخير يسبب تفكك أوراقها إلى عوامل أخرى، فيبدو أن بها نقصا ولكن تتبع أوراقها تستطيع أن يعيدها إلى نصابها الصحيح.
- النسخة التي قد تكون ناقصة ثم أكملت من نسخة أخرى وليس لها أصل واحد أو معروف.

6- أهمية تاريخ النسخ ونهج التعرف عليه: التعرف على التاريخ الذي نسخت فيه المخطوطة لما ذلك من أهمية كبرى في تقدير قيمة النسخة ومكانتها، قد يكون تاريخ النسخ منصوصا عليه في خاتمة النسخة غالبا غير أنه ينبغي التثبت منه هل هو التاريخ الفعلي للنسخة أو أنه مزيف، أو منقول كما هو من النسخ الأصل التي يكون بينها وبين النسخة الأخرى عدة قرون.

وربما لا يكون تاريخ النسخ منصوصا عليه فيحتاج الأمر إلى خبرة وفطنة ودراية بخصائص أوراق المخطوطات، وأنواع خطوطها وأشكالها عبر العصور مما قد يوصل إلى تحديد لعصر المخطوطة، ولا بد الانتباه هنا إلى أمرين: أولهما أن بعض المظاهر القدم ليس دليل على قدم لنسخته، وإنما هو مظهر مصطنع من

[2] - عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات، ص:135.

تجار الآثار المخطوطات، وثانيهما أن تاريخ النسخ المسطر على العصر الأول قد يتناقله النساخ عبر العصور، وكما جاء في خاتمة بنسخة دون ذكر الزمن، أو اسم الناسخ وهذا إما لتمويه أو لعدم شهرة ذلك الناسخ.

لهذا أوجب دراسة ورق المخطوطة وخطها ومدادها، وما يكتب على الصفحة العنوان أو الخاتمة من إجازات أو سماعات أو تملكات أو إشارات دراسة فاحصة على ضوء ما هو معروف عند أهل الخبرة بخصائص هذه الأمور عبر العصور مما قد يسير الوصول إلى تحديد زمن المخطوطة وتاريخها.

8- النهج في النسخ المطبوعة طبعات قديمة: هناك كتب لها طبعات قديمة معتمدة على نسخ خطية إما مجهولة أو مفقودة، أو لم يتيسر الوصول إليها بسبب إهمال لإشارة إلى الأصل المعتمد في طباعة الكتاب، ومثل هذه الكتب يمكن الإفادة منها في هامش التحقيق فقط، ولاسيما في مرحلة المقابلة والتصحيح، كما يمكن الإفادة منها في قراءة ما ستغلق من النسخة المخطوطة.

ثانيا: مرحلة نسخ المخطوطة:

هي من لأهم مراحل تحقيق المخطوط، وتحتاج إلى تمرس وخبرة بقراءة كتب المخطوطة، وبخطوط العلماء والنساخ على اختلاف أنواعها من نسخي، وكوفي، وفارسي، ومشرقي، ومغربي، وأندلسي، وبعضها له رسم ولا سيما الخط المغربي، والأندلسي حيث يوجد شيء من الاختلاف بينها وبين الخط المغربي مثلا تنقيط الفاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة من أعلاها وبعض المخطوطات يقل فيه النقط والاعجام، ويحتاج إلى يقظة في القراءة، وبعض المخطوطات يأتي خطها رديئا ومتشابكا إلى درجة تصعب معها قراءته، وبعضا لا يخلو من التآكل والخروم والطمس، وكل ذلك يحتاج عند النسخ إلى شيء كبير من الفطنة، والدربة، والتمرس بخطوط العلماء، وقد يتطلب الأمر إلى الاستعانة بعدة نسخ للمراجعة، أو المصادر التي نقل عنها المؤلف، للتأكد مما يستغلق على الناسخ قراءته من كلمات، وقبل ذلك لابد من التعرف على قاعدة الإملاء والخط الذي سار عليه كاتب المخطوطة من المؤلف أو ناسخ يتسنى لمن يقوم بنسخ المخطوطة أن يقيس الأشباه والنظائر فيما يستغلق قراءته من الكلمات عند النسخ، مما قد يزيل الغموض أو اللبس ويوصل إلى القراءة الصحيحة، كما تتطلب السير على نهج الرسم الإملائي الذي انتهت علينا صورته يقول برجستراسر:" إذا عرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذي استعمله المؤلف النص الذي ننشره وجب علينا أن نراعي ذلك ونحافظ عليه، ولذا يجب أن نتتبع إملاء النسخة الأساسية؛ وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتا، وكتب فيها كل نوع من الأصوات على نمط بعينه في كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب، وإن كان الكاتب تردد بين إملائيين، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات ويجب أن نختار تحت إملاء لائقا بالكتاب من بين النسخ، أو ما نعرف – يقينا – أن المؤلف استعمله "[3].

إلا أن المر يقتضي دراسة الظاهر الإملائية في النسخة دراسة متأنية للوصول على نهج محدد بين التصرف في الإملاء على الوجه الصحيح أو الالتزام بإملاء المؤلف، ومن المهم في هذه المرحلة ملاحظة العلامات والإشارات التي تشيع في كثير من المخطوطات، ومنها:

- العلامة التي تدل على تتابع الأوراق وتسمى" الإلحاقة" وهي كلمة منفردة تكتب في آخر الصفحة، والقصد منها التأكيد على تتابع أوراق الكتاب بشكل صحيح في غياب الأرقام، وهي تساعد في الدلالة على انسجام أوراق المخطوطة.

- العلامة التي تدل على سقط في الصلب واستدراك له في الهامش وبعضهم يكتب إلى جوار الكلمة المستدركة كلمة "صح" أو "رجع" أو"أصل".

- العلامة التي توضع فوق العبارة الصحيحة الصاد (صـ) ممدودة وتسمى عند علماء أصول الحديث "الضبة" في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها.

- رأس العين التي توضع إشارة إلى "لعلة كذا".

وهناك أمور ينبغي على المحقق مراعاتها عند النسخ وهي[4]:

-لا بد من وضع علامات الترقيم المعروفة من فاصلة، أو نقطة، أو قوس، أو علامات تنصيص، أو استفهام، أو تعجب، أو معكوفين، أو علامات الجمل المعترضة ونحو ذلك.

- تنقيط ما لم ينقط من الحروف بدقة وعناية، ووضع الهمزات وألف المد، وإذ أهملها الناسخ والإشارة على ذلك في المقدمة.

---

[3] - العسيلان، المرجع السابق، ص: 142.

[4] - العسيلان، المرجع السابق، ص: 144، 146.

- في هذه المرحلة يكتفي بمجرد النسخ الواعي من الأصول دون اجتهاد في التصحيح والتقويم؛ لان ذلك يأتي في المرحلة تالية.
- تتم الكتابة على الجهة اليسرى من ورق الكراس الذي ننسخ عليه، وتترك الورقة من جهة اليمين للهوامش، ونكتب سطرا ونترك سطرا.
- الكلمات التي تستعصي قراءتها ترسم كما هي بوضع تحتها خط، ويكتب إلى جوارها بقلم رصاص مكان هذه الكلمة من المخطوطة صفحة وسطرا ليسهل علينا إعادة النظر فيها مرة أخرى عند مرحلة المقابلة من النسخ الأخرى لعلنا نهتدي إلى قراءة صحيحة لها.
- كتابة أرقام أوراق المخطوطة المعتمدة أصلا على أحد جانبي الصفحة؛ وذلك للدلالة على ما يقابل المنسوخ في الصفحة، بما هو في الأصل المنسوخ عنه توثيقا لربط الفرع بأصله، وتيسير للرجوع إليه.
- يعمد بعض المحققين إلى ترقيم الأسطر ترقيما خماسيا أي بعد خمسة أسطر من أول الصفحة في أحد جانبيها(5) ثم بعد خمسة أسطر أخرى نضع رقم (10) وهكذا، وهو مسلك دَرَجَ عليه المستشرقون، وفيه تيسير المراجعة والفهرسة.
- يعتمد الكثير من المحققين في النسخ على الصور المصورة عن المخطوطة، والنهج المثل في ذلك يقتضي التأكد من سلامة التصوير من جهة الرجوع إلى الأصل الذي أخذت عنه، وهذا سبب سلبيات التصوير الكثيرة.
- درج بعض المحققين على وضع أرقام صفحات الأصل المعتمد؛ وذلك على الجانب الأيمن، والأيسر للدلالة على مكان الأسطر المنسوخة في الأصل على وجه التحديد تيسير لمن رغبة الرجوع إلى الأصل ومن جهة توثيق المنسوخ من جهة أخرى، ومنهم من يضع أرقام صفحات الطبعات السابقة القديمة للكتاب نفسه.

ثالثا: مرحلة المقابلة:

-تشكل المقابلة ركيزة أساسية في منهج التحقيق عن طريقها يتم التأكد من سلامة النص وتصحيحه وتطابقه مع أصله الذي أُخذ عنه أو نُقل منه بعيد عن التصحيف والتحريف، والزيادة والنقصان، ولقد تنبه علماءنا قديما لهذا ولاسيما علماء الحديث فيعود أصل المقابلة عند العلماء المسلمين إلى عهد الرسول ρ إبان كتابة الوحي، ومن هنا عني المحدثون وعلماء أصول الحديث بأمر مقابلة فيما يتصل بالحديث النبوي رواية وكتابة، ومن ذلك ذكر الأخفش قال "إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يُعارض خرج أعجميا"[5].

- ولقد وضع المحدثون معالم واضحة تنير الطريق في مجال المقابلة أمام المحققين، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

* اتخاذ أصل المقابلة وهو قرره علماء الحديث ويؤكد منهج التحقيق حين يلزم على اختيار نسخة نفيسة عالية من بين النسخ المعتمدة لتكون الأصل.
* المقابلة مع الثقة المأمون الذي تكون له دراية ومعرفة.
* مقابلته مع نفسه بأن يقابل نسخته من الأصل حرفا حرفا حتى يكون على الثقة من معارضتها، ولا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه.
* لا يكون بينة وبين كتاب " الشيخ واسطة".
* لا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلته، ولا على النسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو.

1- مرحلة المقابلة: تستلزم تقسيمها إلى مرحلتين:

أ- مرحلة مقابلة المنسوخ بأصله: هذه المرحلة لا تتعدى المقابلة بمعنى أننا نلتزم بالأصل ولا يعمد إلى شيء من التصحيح والتقويم خلافا لما ورد في الأصل بل نترك هذا الأمر إلى المرحلة التالية.

ب- مقابلة الأصل بالنسخ الخاطئة الأخرى: لا بد للمحقق من اختيار نسخته معتمدة من بين النسخ تتميز عنها بما يؤهلها لتكون أصلا يعتمد عليه لمقابلة النسخ الأخرى المختارة وهي التي تتمثل في الأصل المعتمد وهي قراءة الصلب والمتن، أما قراءات النسخ الأخرى التي تجري عليها المقابلة مع الأصل في قراءات ثانوية، ومكان إثباتها أو الإشارة إليها هو هامش التحقيق.

قد يلجأ بعض المحققين إلى مخالفة هذا النهج الأمثل أي لا يختار أصلا معتمدا من بين النسخ ويلجأ إلى النص الاختياري – كما يطلق عليه برجستراسر- وإشارة إلى أن الالتجاء إليه لا يكون إلا اضطرارا، وذلك إذا لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات ممزوجة في النسخة نفسها.

---

[5] - العسيلان، المرجع السابق، ص:147.

والنهج المثل ألا يلجا إلى التلفيق إلا في حدود ضيقة، وعند الضرورة القصوى، وفي غياب النسخة المعتمدة التي لها من المقومات ما يؤهلها لأن تكون أصلا، أما إذا كانت النسخ التي بين أيدينا ناقصة فلا بد للمحقق من دراستها بتأني فإن وُجد من بينها نسخة تصلح أن تكون أصلا أجرى مقابلة على الطريقة المألوفة، وإن لم يجد تلك النسخة المؤهلة لجأ للتلفيق، فمرحلة المقابلة تتطلب الدقة في التعامل مع النسخ المعتمدة في التحقيق عند المقابلة تحرير بغية تحرير نص، وإثبات الفروق، أو القراءات الحاصلة عن مقابلة الأصل أو النسخة الأم بالنسخة الأخرى، وهناك مواقف يجب اتخاذها في هذه المرحلة ونجملها فيما يلي:

-النهج في نسخة المؤلف ومقابلتها بالنسخ الأخرى(اختيار الصورة الصحيحة التي ينبغي أن يخرج عليها الكتاب).

- النهج في فروق النسخ(دراسة هذه الفروق).

- زيادات النسخ (تثبيت هذه الزيادات في حاشية التحقيق إن وجدت).

- الحشو والإكمال والانتباه لهذه الظاهرة التي تتطلب الحذر.

- النهج فيما سيطر على هوامش النسخ(الاستفادة منه دون إثباته في المتن وتركه على الهامش).

- النهج في إجماع النسخ على قراءة وتصحيح(تقديم إجماع النسخ إلا إذا كان له دليل قوي على ما يخالف ذلك).

- الغموض والوضوح والإيجاز والإسهاب، ودور ذلك في قراءات النسخ، وروايتها ومن الخطأ الاعتماد على ذكر الفروق على مجرد الوضوح، وإهمال الغامض وينص على السهل دون الصعب، وإشارة للموجز على المسهب إذ لابد من دراسة هذه الظاهر في النسختين.

- المبالغة في إثبات كل ما يصادف المحقق من فروق، وهذا نهج بعض المستشرقين، ويذهب بعض المحققين إلى إثبات هذه الفروق مما صغر، وهنا وجب إهمال التي لا فائدة منها، والتي لا يترتب عليها فساد المعنى أو لبس، أو يبين أنها مجرد سهو.

- الموقف من الالتجاء إلى الحدس والتخمين إذ لم تسعف النسخ " وهذا ما دعا له المستشرق برجستراسر" إلى الاعتماد على الحدس والتخمين لا يوصل إلى الغاية المرجوة، ويجب أن يكون الحدس مبني على ثقافة واسعة، ودليل وحجة، ويكون الحدس مقتصر على الهوامش دون الصلب.

- النهج في الزيادة والنقص بين النسخ، وتعالج هذه المشكلة بالنظر إلى النسخة المعتمدة أصلا، والنسخ الأخرى المساعدة ومدى أهميتها وعلوها ونزولها، والتثبت للوصول إلى الصورة الصحيحة لإثبات ما يصح وطرح ما سواه.

- وهناك أسباب تؤدي إلى اختلاف القراءات بين النسخ، وهي كثيرة يجب مراعاتها.

رابعا: مرحلة التصحيح وتحرير النص وتقويمه:

هذه المرحلة ذات صلة بسابقتها وهي مرحلة المقابلة، وإثبات الفروق لوجود قدر مشترك بينها فيما يتم من تصحيح وتقويم بواسطة المقابلة بين النسخة الأم والنسخ الأخرى المعتمدة، وتآزر المرحلتان لإخراج النص المحقق بالصورة الصحيحة المأمولة بعيدا عن الخطأ والتصحيف والتحريف والنقص ويؤكد أهمية هذه المرحلة، وهذه المرحلة الملحة إليها ما يعتور تراثنا من التصحيف وتحريف ونقص وزيادة على أيدي النساخ، وهذه المرحلة من المهام الصعبة لا ينهض بها من نال حظا وافرا من العلم والخبرة والمراس في تحقيق المخطوطات إلى جانب بذل ما في الوسع من طاقة وجهد؛ ولهذا وجب إتباع الخطوات التالية للوصول إلى النهج الأمثل[6]:

- التصحيح بعد الدراسة المتأنية والفاحصة، من خلال الانتباه إلى الخطأ أهو من المؤلف أو الناسخ والتنبه إلى مقصد المؤلف، وتقليب كل منه على وجوه عدة، وإذا كان الخطأ من الناسخ فهو إما يدخل في باب التغيير العمدي أكثر ما يكون بالزيادات التي غرضها الشرح أو التغيير الاتفاقي كأن يسهو الناسخ ويغفل فيكتب غيره ما هو موجود، ومن هذا القبيل إسقاط بعض الحروف والكلمات وبخاصة القصيرة منها بعيدا عن النظرة السطحية العاجلة، وقد نبه علماء أصول الحديث إلى هذا المنهج الدقيق في التتبع والنقد لأسانيد الحديث النبوي فيما عرف **عندهم بالاعتبار**.

- مراعاة لغة المؤلف؛ من خلال التعرف على خصائص أسلوب المؤلف وطرائقه في التعبير لإعانته على تصحيح الخطأ والتحريف.

- النسخة المعتمدة أصلا والتعامل معها في التصحيح؛ يجعل من النسخة المعتمدة وهي الأصل.

---

[6] - العسيلان، المرجع السابق، ص: 167.

- الموقف من الإضافة على سياق المخطوطة؛ إذا وجد المحقق سياق المخطوطة يحتاج إلى إضافة ولم يجد من يرشده إلى ذلك من النسخ الأخرى، فالنهج الأمثل يقتضي أن لا يتصرف المحقق في مثل هذه الحالة في الصلب، إنما ينبه له في الهامش بعد وضع الإشارة اللازمة إلى جوار الموضع، والنظر إلى نوع الخطأ فيمكن التغاضي عنه إذا كان لا يؤثر في المعنى(كسقوط حرف من الكلمة) يمكن تصويبه دون الإشارة إليه وهذا ما أكده علماء الحديث.
- الموفق من التصرف بالزيادة أو النقصان؛ لا يجوز له التصرف في متن النسخة بالزيادة والنقصان؛ لأنه يتنافى مع الأمانة العلمية والنهج الأمثل هو بقاء المتن على ما هو عليه، ويعلق في الحاشية بما يريد تنبيها وتقويما ونقدا، إضافة إلى وضع العناوين التي يجب ان توضع خارج النص وإلى جواره من جهة اليمين أو الشمال والإشارة إليها في المقدمة.
- الاستعانة بالمصادر في النص وتقويمه؛ هناك مصادر تعين على تحقيق الكتاب وتحريره وتقويمه، ويأتي في طليعتها كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها، والكتب التي لها صلة بالمخطوط، أو التي اعتمد عليها الكاتب كثيرا، أو الكتب التي صدرت معاصرة لصاحب المخطوطة تعالج موضوع المخطوطة نفسه أو قريبا منه، وفي تراثنا الكثير ما نجد اللاحقين يستفيدون من السابقين في مؤلفاتهم من أمثال ابن قتيبة عن الجاحظ.
- وهذا النقل عن القدامى يعين في التصحيح والتقويم لما يرد من نصوص تلتقي مع نصوص الكتاب الذي تحققه ولكن يحذر لما تحتمل هذه النصوص من التصرف بالزيادة أو النقصان.
- الموقف من الألفاظ العامية في المخطوطة؛ استعمال بعض المؤلفين ولاسيما في العصور المتأخرة يستعمل بعض العبارات العامية، وعلى المحقق المحافظة عليها دون تغييرها.
- نهج تصحيح أخطاء النساخ في آيات القرآن الكريم.
- نهج تصحيح أخطاء النساخ في الحديث النبوي.
- نهج ضبط بالشكل؛ هو سبيل إدراك المعاني والتمييز بين الدلالات المتعددة للكلمة الواحدة، التي يتنوع معناها باختلاف حركتها إلى جانب تمييز المشتبه من الألفاظ والأسماء والبلدان والمواضع.
- الموقف من المخطوطات الحالية من النقط.
- البناء السليم للتصحيح عن علم وفهم ودراية.
- الموقف من الأخطاء اليسيرة التي لا تستوجب التنبيه عليها.
- الموقف من التصويبات والإضافات على هوامش المخطوطات.
- الاتجاهات في التصحيح وإكمال السقط بين المتن والهامش.
- العناية بمرحلة التصحيح وما يجب مراعاته في هذه المرحلة.

خامسا: التعليقات وتخريج النصوص:

التعليق على المخطوطات، وتخريج نصوصها من الأمور التي لها قيمتها وأهميتها في مجال التحقيق ولا غنى عنها؛ ذلك لأن تراثنا المخطوط على اختلاف أشكاله وفنونه وعلومه يشتمل على معارف وعلوم عديدة وغزيرة، ولا بد أن يمر معنا ما يحتاج منها إلى المزيد من إيضاح وتجلية، أو إضافة أو تخريج وتوثيق، وتصويب مما يقرب النص المحقق إلى قرائه، ويكشف لهم عما قد يعتوره من غموض في مسائله وألفاظه ومصطلحاته ويزيد ثقة واطمئنانا بما اشتمل عليه من نصوص و شواهد، وأقوال اجتهد المحقق في توثيقها وتخريجها.

وقد عني علماؤنا السابقون بظاهرة التعليق على الكتب المخطوطة، ووضع الحواشي على جنباتها، وإشارة علماء مصطلح الحديث إلى إرشادات وضوابط حول ما يلحق الكتب من الحواشي.

إن المعالم التي ينبغي مراعاتها في قضية التعليق على المخطوطة وتخريج نصوصها على ضوء من المنهج الأمثل والرؤية العلمية تتجلى فيما يلي: التعليق على آيات القرآن والإشارة إليها، تخريج الأحاديث، توثيق النقول وأقوال العلماء، ترجمة الأعلام، التعريف بالمواضع والأماكن والبلدان، تفسير الألفاظ التي تحتاج إلى تفسير، التعريف بالمصطلحات، تخريج الشعر وتوثيقه، الموقف من أوهام المؤلفين ومالهم من آراء تستوجب النقد والتعليق على بعض عبارات المؤلف وأسلوبه، الربط بين أجزاء النص، الإفادة من الحواشي المسطرة على هوامش المخطوطات، الدقة والتحري وتوجيهات عامة حول التعليقات، اختيار المكان المناسب للتعليق على المخطوطات.

سادسا: مرحلة مقدمة التحقيق:

هذه المرحلة من مكملات التحقيق ولها أهميتها وقيمتها؛ حيث تلقي الضوء على مؤلف الكتاب، وموضوع كتابه ومنهجه فيه، والنسخ التي اعتمد عليها المحقق، ومنهج التحقيق، كل هذا تتناول في مقدمة التحقيق ويمكن إيضاحها فيما يأتي:

1- **ترجمة مؤلف المخطوطة:** من خلال كتب التراجم والتاريخ، ومن خلال كتاب المؤلف نفسه فقد نجد معلومات تتصل بشخصيته العلمية مثل شيوخه ومناصبه ومكانته العلمية وغيرها.

ويجب أن نبرز اجتهادات المحقق فيما يخص اسم المؤلف ونسبه أو تاريخ مولده ووفاته إذا وجد حولها خلاف ويقتضي الأمر التحدث عن عصر المؤلف حديثا وجزا مقتصرا على الجوانب الوثيقة الصحيحة بحياته.

2- **التعريف بموضوع الكتاب وتحليل مادته وبيان منهجه ومصادره:** من خلال القراءة المتأنية للكتاب مع دراية بموضوعه، ثم عرض ما يحتويه الكتاب من مباحث وما يتناوله من قضايا ومسائل عرضا منسقا مع شيء من التحليل والتقويم وما يقدمه من جديد في موضوعه إذا توافر ذلك ومدى تأثره بغيره وتأثيره، أما منهج المؤلف فيعرض أبرز ملامح المنهج من خلال عرض المادة العلمية وبتبويبها ومدى توفيق المؤلف في ذلك أو إخفاقه، وكيف يتعامل مع النصوص التي ستشهد له ومدى توثيقها وعزوها لصاحبها؟ وكيف يتعامل مع المصادر التي يستعين بها.

3- - **التحقيق في عنوان الكتاب:** يكون هناك اختلاف في عناوين بعض المخطوطات والنسخ الأخرى، وأحيانا لا يذكر العنوان أصلا كما هو معروف في مراحل التعريف الأولى فيحاول بعض النساخ وضع عنوان اجتهادهم ومنه لابد التحقيق عي عنوان المخطوطة من خلال التأمل في نسخ الكتاب المخطوط أولا فإذا كان من بينهم نسخة بخط المؤلف وأثبت العنوان على الصفحة الأولى منها نفسه كان ذلك أقوى الأدلة، وإن وجد اختلاف في باقي النسخ إضافة إلى الاعتماد على قراءة مقدمة المخطوطة فكثيرا ما يصرح المؤلفون بعنوان الكتاب الذي وضعوه، إضافة إلى القراءات والسماعات التي تسيطر على بعض المخطوطات العربية، إضافة على الاستعانة بكتب التراجم التي قد تنص على عنوان الكتاب فإن وجد اختلاف بين المصدر المستعان والنسخة فإنه يجب التأني والترجيح المناسب من العناوين بالقرائن والأدلة.

4- **تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:** في من المهم جدا التحقيق في نسبة المخطوط ألى مؤلفه، وقد تناول علماء الحديث هذا الأمر في كلامهم عن الوجادة؛ حيث اشترطوا لصحة الوجادة شرطين هما: الثقة بصحة النسبة، ثم الثقة بصحة النسخة ثانيا، ولهذا لا تصح الوجادة إلا إذا تيقن القارئ بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه وبصحة النسخة المنقول عنها، وللتأكد من ذلك لا بد أولا أن لا ننجر في الاعتماد على ما يوجد في صفحة العنوان من ذكر اسم المؤلف دون تثبيت وتمحيص إذ كثيرا ما يكون مذكور من حيث النساخ أو اجتهاد بعضهم أو منتحل من طرف بعض الوراقة للكسب المادي لدواعي مذهبية وغيرها، أو تشابه في أسماء المؤلفين، مما يؤدي إلى الخلط في نسبة بعض الكتب إلى غير أصحابها، ويمكن الاستعانة بعدة أمور للتأكد من أهمية التحقيق في نسبة الكتاب إلى مؤلفه بما يأتي:

أ- يجب التأكد مما هو مكتوب على النسخة المعتمدة أصلا والنسخ الأخرى المختارة للمقابلة، وهل أجمعت عليه النسخ والتأمل في مادة الكتاب للوقوف على ما يؤيد تلك النسب فقد يصرح المؤلف بذكر اسمه في مقدمة الكتاب أو في ثناياه، أو في خاتمته، أو قد يرد ذكر أحد من شيوخه، أو تلاميذه في ترجمته، ولا سيما إذا وردت فيه أخبار وشخصيات وجاءت بعد عصره.

ب- التعرف على نهج المؤلف في كتابه ومقارنته بما له من كتب، وهل هناك توافق واختلاف ومراعاة المحتوى الفكري والعلمي والعقائدي للكتاب، ومدى ملاءمته لمن نسب إليه.

جـ- التأمل في كتب أخرى للمؤلف نفسه، فلعله أشار إلى كتابة هذا في واحد منها والرجوع إلى كتب التراجم والكتب التي تعنى برصد حركة التأليف.

5- **وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:** وصف النسخ التي اعتمد عليها المحقق أمر لا بد منه وهذا لبث الاطمئنان والثقة، ويجب أن يذكر بما يلي:

- ذكر مصدر النسخة بلدا، ومكتبة أو شخصا، إذا كانت في حوزة أحد الأفراد مع النص على الرقم الذي تحمله وما يوجد عليها من أختام.

- وصف الورقة بما فيها من عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وما حليت به من تمليكات وسماعات وقراءات وما يوجد عليها من أختام.

- عدد أوراق المخطوطة، ونوع الترقيم الموجود، وإذا لم يوجد يتم التنبيه على ذلك، مع الإشارة إلى ما قد يوجد من خلط في ترتيب الأوراق إن وجد تم قياس من الصفحة طولا وعرضا، وما تشمل عليه من سطور.
- نوع الخط: وهل هو بقلم واحد أو مختلف، وهل ميزت العناوين بخط مغاير، ونو المداد وألوانه، ونوع الورق، وجودة الخط من عدمها.
- أبرز الظواهر الإملائية المتبعة في الرسم التي جرت عليه المخطوطة، وموقف المحقق منها.
- المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة مثل التعقيبات والإحالات والرموز والمختصرات وعلامات السقط والتضبيب والتحشية.
- ما يوجد على النسخة من قراءات وسماع، أو ما يوحى بالمقابلة والتصحيح في الورقة الأولى، أو الأخيرة أو في ثنايا الأوراق.
- أسلوب النسخة في الضبط بالشكل من حيث الوجود، والتمام والصحة من عدمها.
- بيان ما قد يعتور النسخة من تصحيفات وتحريفات، أو السلامة من ذلك، ومن حيث تمامها أو نقصها، ووضوحها من عدمه.
- بيان ما يطرأ على النسخة من عوادي الزمن كالتآكل والخرم، وآثار الأرضية والرطوبة.
- النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحا به في خاتمة النسخة أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة بأنواع الخطوط القديمة وأنواعها، وتقدير أزمانها وأنواع الورق، ومن خلال بعض التمليكات والسماعات المؤرخة، مما يؤدي إلى تحديد زمن تقريبي لتاريخ النسخ مع الانتباه للتاريخ المنصوص عليه من حيث مدى ملاءمته للخط.
- وضع نماذج مصورة من المخطوطات المعتمدة في التحقيق بعد وصفها، وتكون ممثلة لصفحة العنوان، وصفحة المقدمة والخاتمة، وصور بعض السماعات والقراءات إن وجدت أو أية صفحة أخرى تحمل عنصرا مهما على قيمة النسخة وأهميتها.
- إيراد بعض السطور من المقدمة والخاتمة.

6- **بيان منهج التحقيق:** لابد من المحقق من الإفصاح عن منهجه في المقدمة، ويشمل أسباب اختيار هذه النسخة المعتمدة إلى جانب حديثه عن منهجه في القابلة، واثبات الفروق وفي التصحيح والتقويم والتعليقات والتخريج، والهوامش والفهارس.

سابعا: مرحلة الفهارس: أهميتها تظهر من خلا التعريف بمحتويات المخطوطة مت علوم ومعارف متنوعة يصعب الوصول إليها في غياب الفهارس، فهي تيسر على الباحث الوصول إلى المعلومة التي يرديها من الكتاب بكل سهولة وبأسرع وقت ممكن، وهناك العديد من الفهارس التي يمكن أن تستوعب العلوم والمعارف المختلفة ومنها:

-**فهرس آيات القرآن الكريم**: ترتيب الآيات حسب السور فيجمع آيات كل سورة ويرتبها حسب أرقامها في السور ثم يرتب السور حسب ورودها في المصحف وسار على هذا النهج الكثير من المحققين أمثال عبد السلام محمد هارون.

- **فهرس الأحاديث**: تذكر هنا أطراف الأحاديث مع ذكر الصحابي الراوي مرتبة حسب حروف الهجاء، ثم رقم الصفحة التي ورد فيها الحديث، وهذه طريقة الإمام السيوطي في **الجامع الصغير**.

- فهرس العلام: ترب العلام حسب حروف المعجم، مع مراعاة الحرف الأول والثاني والثالث من اسم العلم واسم أبيه وجده ولقبه.

- **فهرس اللغة:** تكون الحاجة ماسة إليه في كتب اللغة والأدب والشعر وترتب المواد حسب حروف الهجاء.

- **فهرس الشعر:** ترتب القوافي حسب حروف المعجم من الهمزة إلى الياء، فيراعي في ذلك حروف الروي، وأجناس القافية، وحركة القافية، فيكون البدء بالقافية الساكنة ثم المفتوحة، فالمضمومة فالمكسورة.

- **فهرس الأمثال:** العادة ترتيب الحروف حسب الهجاء التي ترد في أول كلمة من المثل.

- **فهرس الموضوعات:** لابد أن يكون هذا الفهرس مفصلا يبرز أدق جزئيات المباحث والأبواب والفصول والمسائل التي يشتمل عليها الكتاب، وقد تحتاج إلى فهرسة موضوعات الكتاب على نمط ما يصبح به العلم مشهورا.

- **ترتيب الفهارس:** من خلال تقديم الفهارس وأشدها مساسا بموضوع الكتاب، ولكن إن وُجدت فهارس الآيات والأحاديث، استوجب وضع هذه الفهارس في المقدمة لأنها الأحق.

الحفظ ولها عمر افتراضي؛ لهذا يطمح إلى طريقة الأقراص المليزرة وغيرها من الطرق المشابهة والتي لا تحتاج إلى أماكن متسعة للحفظ، ويمكن أن تستخدم بدل المخطوطة الأصلي عند الدراسة والتحقيق مما يحفظها من التلف.

- تصوير المخطوطات الموجودة في مكتبات العلام عن طريق رسم، وتيسير سبل الحصول عليها للباحث العربي؛ لأن وصول الباحثين العرب إليها بصفتهم الشخصية فوق طاقاتهم أحيانا ومرهق أحيانا أخرى ومستحيل في بعض الحالات، على أن تتضمن المعاهدات الثقافية المتبادلة بين البلاد العربية والدول الأجنبية موادا تنص على تيسير هذا التبادل.

- هناك مسؤولية كبرى اتجاه ما وصلنا من مخطوطات لا تقل أهمية عن صيانتها والترجمة لها وتصويرها، وهي العمل على تحقيق المخطوطات ونشرها؛ لأن ذلك هو الثمرة الحقيقية لكل ما سبق ويقتضي توفير المحقق المتخصص القادر الكفء عن طريق إعداد كوادر متمرسة متمكنة من العلوم المتخصصة المرتبطة بالتحقيق كعلم الخطوط القديمة وأشكال الخطوط العربية وهي كثيرة وبعضها معقد فنيا، ومعرفة تاريخها والتمكن من الثقافة العربية والحضارة الإسلامية والوعي بطريقة صناعة المخطوطات في العصور المختلفة، والبيئات المتنوعة، والإلمام بعصر المؤلف سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وسيرته الذاتية حياتيا وفكريا، وبلغة العصر وأسلوب المؤلف، وأن يكون المحقق قادرا على تقديم المخطوط وتصنيف مادته وإضافة ما يحتاجه من علامات، وترقيم، وضبط لأسماء والمصطلحات والتعريف بالأعلام الواردة فيه، وشرح الألفاظ الغريبة أو ذات الدلالات الخاصة في الهامش وكل ذلك يتطلب مواهبا خاصة وقدرات عالية، ومعرفة واسعة، وتدريبا خاصا، وتفانيا مخلصا.

- يجب أن تهتم الجامعات بأمر المخطوطات في الدراسات العليا، تعريفا وبحثا وتحقيقا؛ ولأن تشجع وزارات الثقافة، أو من يتولى أمرها على عقد المؤتمرات، والحلقات الدراسية، والندوات التدريبية المتعلقة بها، وأن تجعل هذه الكتب المحققة في متناول الراغبين من القراء تواجدا وأسعارا، وأن تعيد طباعة ما حققه ونفدت طباعته، وأن تستصدر كل دولة عربية قوانين تحمي بها تراثها الثقافي بما في ذلك المخطوطات.